

المشيشي تعرض للاعتداء والضرب داخل قصر قرطاج قبيل الانقلاب



ترجمة وتحرير: نون بوست

قالت مصادر مقربة من رئيس الوزراء التونسي المستقيل هشام المشيشي إنه تعرض لعدوان بدني عليه داخل القصر الرئاسي مساء الأحد قبل أن يوافق على الاستقالة من منصبه. لم يتسن التأكد من طبيعة الإصابات التي لحقت به حيث أن المشيشي نفسه لم يشاهد على الملأ منذ ذلك الحين. إلا أن مصادر ميدل إيست آي المطلعة على الأمر أكدت أن إصابات الرجل البالغ من العمر سبعة وأربعين عامًا كانت "كبيرة".

وقال أحد المصادر: "كانت لديه إصابات في الوجه، ولهذا لم يظهر في العلن." وكان المشيشي قد استدعي إلى القصر الرئاسي يوم الأحد حيث أقاله الرئيس قيس سعيد من منصبه، وأعلن تعليق البرلمان وتولى السلطات التنفيذية بعد يوم من الاحتجاجات الشديدة ضد الحكومة. وأوضحت مصادر مقربة من رئيس الوزراء في تصريحات لميدل إيست آي إن المسؤولين الأمنيين الذين رافقوه إلى القصر لم يكونوا جزءًا من الخطة بينما كان الجيش ضالعًا فيها. أما راشد الغنوشي، رئيس البرلمان وزعيم حركة النهضة الإسلامية التونسية المعتدلة فقد أفلت من الاستدعاء إلى القصر، وذلك أنه كان قد سرح من المستشفى لتوه بعد تلقي العلاج من الإصابة بكوفيد 19.

وطبقًا للمصادر فقد طلب من المشيشي، الذي كان خيار قيس سعيد لمنصب رئيس الوزراء، مرة أخرى التنحي من منصبه يوم الأحد. وذلك أنه رفض حتى ذلك الحين مرارًا وتكرارًا الاستقالة بسبب خلاف نشب حول تعيين أربعة من الوزراء

في الحكومة.

تقول المصادر إنه حينما رفض المشيشي تنفيذ ما طلب منه تعرض للضرب. وعلم موقع ميدل إيست آي أن "عناصر غير تونسية" كانت حينها متواجدة داخل القصر.

وتنامى إلى علم ميدل إيست آي أن الأفراد المتواجدين كانوا مسؤولين أمنيين مصريين ممن كانوا يشيرون على قيس سعيد قبل الانقلاب ويديرون العمليات بينما كانت تجري على قدم وساق، ولم يتسن معرفة الدور الذي لعبه هؤلاء في التحقيق مع المشيشي.

وقال أحد المصادر في تصريح لميدل إيست آي: "عرض {الرئيس المصري عبد الفتاح} السيسي على قيس سعيد كل الدعم الذي يحتاجه للقيام بالانقلاب وسعيد قبل ذلك منه."

رفع يديه إلى أعلى مستسلمًا ووافق على الاستقالة. وعند تلك اللحظة وافق المسؤولون الأمنيون الذين كانوا يرافقونه على إعلان الرئيس

وأضاف المصدر: "تم إرسال عناصر من الجيش والأمن المصري إلى تونس بدعم كامل من {ولي عهد أبوظبي} محمد بن زايد."

يقال إن المشيشي بعد ذلك رفع يديه إلى أعلى مستسلمًا ووافق على الاستقالة. وعند تلك اللحظة وافق المسؤولون الأمنيون الذين كانوا يرافقونه على إعلان الرئيس.

فيما بعد عاد المشيشي إلى منزله حيث نفى أنباء نشرت في وسائل الإعلام المحلية مفادها أنه موجود تحت الإقامة الجبرية.

ويوم الاثنين أصدر رئيس الوزراء المستقيل بيانًا قال فيه إنه لا يمكنه أن يكون "بأي شكل عنصرًا معطلا أو جزءًا من المشكلة التي تعقد الوضع التونسي."

وجاء في البيان: "إثني سأتولى تسليم المسؤولية إلى الشخصية التي سيكلفها السيد رئيس الجمهورية لرئاسة الحكومة في كنف سة التداول التي دأبت عليها بلادنا منذ الثورة وفي احترام للتواميس التي تليق بالدولة، متمنيًا كل التوفيق للفريق الحكومي الجديد."

تواصل موقع ميدل إيست مع الرئاسة التونسية ومع المشيشي للحصول على تعليق على الأمر ولكن لم يتلق جوابًا من أي منهما حتى موعد النشر.

قيد الإعداد منذ شهر

تنطبق الإجراءات التي تم اتخاذها يوم الأحد إلى حد كبير مع خطة عمل كان مستشارو قيس سعيد المقربون منه قد وضعوها في شهر مايو / أيار ونشرها في حينه موقع ميدل إيست آي.

رسمت الخطة معالم حملة تطهيرية أو موجة من الاعتقالات الجماعية ستجري بعد الإعلان عما أشير إليه بعبارة "انقلاب دستوري".

وقالت الوثيقة إن قيس سعيد سيعلن عن "انقلاب دستوري" قال واضعو الوثيقة إنه سيكون بمثابة الأداة التي سيتم اللجوء إليها "لتركيز جميع السلطات في يد رئيس الجمهورية."

ثم حددت الوثيقة أهدافًا لحملة التطهير التي ستشن على المعارضين السياسيين، وقالت الوثيقة إن الأشخاص المهمين سيوضعون تحت الإقامة الجبرية: "من حركة النهضة نور الدين البحيري، رفيق عبد السلام، كريم الهاروني، سيد الفرجاني. ونواب كتلة الكرامة غازي القروي وسفيان طوبال، وكذلك رجال أعمال، وبعض مستشاري ديوان رئيس الوزراء، إلخ."

في البداية نفت الرئاسة وجود الوثيقة، وذلك قبل أن يقر قيس سعيد نفسه بأنه قرأها، ثم ادعى في

تصريحات تلفزيونية أنه لا يتحمل المسؤولية عن نصيحة وصلته. إلا أن مصادر رئاسية أبلغت موقع ميدل إيست آي أن قيس سعيد وجه المسؤولين بوضع قائمة بالناس المستهدفين والذين قد يتم إلقاء القبض عليهم.

ومن باب تمهيد الطريق لذلك، أحكم قيس سعيد قبضته على القضاء المدني والقضاء العسكري معًا وأعلن نفسه نائبًا عامًا.

وفي مرسوم أصدره في وقت متأخر من يوم الثلاثاء، أقال قيس سعيد العميد القاضي توفيق العيوني الذي كان يترأس القضاء العسكري.

كما أقال الرئيس عددًا من كبار المسؤولين في الحكومة، بما في ذلك أمين عام الحكومة، ومدير مكتب رئيس الوزراء وعددًا من المستشارين.

إلا أن هذه التحركات قوبلت بمقاومة من المؤسسات، حيث رفض مجلس القضاء الأعلى قرار قيس سعيد تنصيب نفسه بمثابة المسؤول القانوني الأعلى في الحكومة.

زعم خيربي أن بحوزته وثائق وفيديوهات تثبت أن قيس سعيد تلقى خمسة ملايين دولار وقال المجلس في بيان بعد الاجتماع مع قيس سعيد إن أعضائه أكدوا على استقلالية القضاء وعلى "الحاجة إلى النأي به عن الخلافات السياسية، وأن القضاة مستقلون، وأنه لا توجد سلطة تعلو قضاءهم سوى القانون، وأنهم مستمرين في أداء مهامهم ضمن إطار الدستور."

جاءت تصريحات المجلس في نفس الوقت الذي وردت فيه أنباء عن مدهمة قوات الأمن التونسية منزل النائب في البرلمان راشد خيربي الذي كان قد تصدى لقيس سعيد من قبل. وبحسب التقارير المحلية لم يكن المشرع موجودًا في منزله لحظة مدهمة قوات الأمن له.

وكان خيربي قد نشر مقطع فيديو في شهر إبريل / نيسان على صفحته في فيسبوك اتهم فيه قيس سعيد بتلقي دعم وتمويل أجنبي من أجل تعزيز فرص نجاحه في الانتخابات الرئاسية لعام 2019.

وزعم خيربي أن بحوزته وثائق وفيديوهات تثبت أن قيس سعيد تلقى خمسة ملايين دولار أمريكي من خلال مدير حملته فوزي الدعاس وذلك من ضابط مخابرات يعمل في سفارة الولايات المتحدة بباريس. إلا أن سفارة الولايات المتحدة في تونس نفت مزاعم خيربي بينما رفع ضده الدعاس شكوى قضائية.

كما تم فتح قضايا ضد ثلاثة أحزاب معارضة رئيسية بما في ذلك النهضة وقلب تونس بسبب شكوك بتلقيها أموالًا من جهات أجنبية خلال حملة انتخابات عام 2019.

تعتبر النهضة وقلب تونس من أكبر الأحزاب في البرلمان الذي يتسم بالفسيفسائية ومن أكبر معارضي قيس سعيد.

أوردت وكالة رويترز يوم الأربعاء أن التحقيق في الأحزاب فتح في الرابع عشر من يوليو / تموز قبل أن يقبل قيس سعيد رئيس الوزراء ويجمد البرلمان ويرفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان.

في تلك الأثناء، وعلى أثر التحركات التي قام بها قيس سعيد، أصر القضاء التونسي على بقاءه مستقلاً.

أما من الناحية الدبلوماسية فقد علم موقع ميدل إيست آي أن قيس سعيد ووجهه بمعارضة كبيرة ضمن المكالمات التي تلقاها منذ أن بسط نفوذه على السلطة التنفيذية.

ويقال إن المسؤولين الأمريكيين قالوا للرئيس إنهم في غاية الامتناع بسبب التطورات الأخيرة، وذلك على الرغم من أن واشنطن ما لبثت مترددة في نعت سلسلة الأحداث في البلد بأنها انقلاب.

والأهم من ذلك أن موقع ميدل إيست آي بلغه بأن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أبلغ قيس سعيد وزعماء المعارضة بأن الجزائر لن تقبل بأن تقع تونس تحت النفوذ السياسي والعسكري لمصر. وذلك أن الجزائر تعتبر ليبيا وتونس كلاهما ضمن دائرة نفوذها المشروعة، ولسوف تشعر الجزائر بقلق بالغ خصوصاً إزاء تواجد ضباط الأمن المصريين في قصر قرطاج يوم الأحد. وبحسب المصادر يبدو أن فرنسا لم يكن لديها علم مسبق بالتحركات التي اتخذها قيس سعيد. علاقة مضطربة

يقال إن علاقة قيس سعيد بالمشيبي كانت مضطربة جداً منذ أن رشحه لمنصب رئيس الوزراء في الصيف الماضي بعد انهيار حكومة إلياس الفخفاخ.

في البداية قدم المشيبي، الذي اختاره قيس سعيد بنفسه، للرئيس حكومة مشكلة من تكنوقراط، وهو قرار حاز على موافقة النهضة، أكبر حزب في البرلمان، "على الرغم من تحفظاتها."

ومع ذلك قالت وكالة بلومبيرغ إنه قبيل موافقة البرلمان على حكومة المشيبي، حث قيس سعيد بعض الكتل على التصويت ضده لأسباب لم تكن واضحة.

وفي لحظة ما في العام الماضي، ساءت العلاقة بين الرجلين مما تمخض عنه تحول المشيبي إلى النهضة وقلب تونس طلباً للدعم.

وفي يناير / كانون الثاني، بدل المشيبي أحد عشر وزيراً كجزء من تعديل حكومي اعتبر في حينه بمثابة استبدال لحلفاء قيس سعيد بحلفاء النهضة وقلب تونس.

إلا أن قيس سعيد رفض دعوة الوزراء الجدد لأداء القسم أمامه، وصرح بأن التعديلات شابتها "المخالفات".

وفي فبراير / شباط، طالب الاتحاد العام للشغل المتنفس أربعة من الوزراء المقترحين الذين رفضهم الرئيس - وهو وزراء الصحة والطاقة والشغل والرياضة - بالتنحي.

وقال نور الدين الطبوبي رئيس الاتحاد: "لابد من التنازل .. أطالب الوزراء المقترحين محل النزاع بأن يتخلوا عن مناصبهم لمصلحة الدولة."

ويوم الأحد، في أول رد فعل على إعلان قيس سعيد، ناشد الغنوشي بشكل شخصي الطبوبي التدخل "لاستعادة الديمقراطية."

أعاد قيس سعيد مشروع القانون دون توقيع ووجه خطاباً إلى البرلمان قال فيه إنه لم يكن لديه خيار سوى رفض مشروع القانون نظراً لأن البرلمان أخفق في الالتزام بمتطلب دستوري

إلا أن الاتحاد القوي، الذي يمثل ما يقرب من خمسة بالمائة من سكان تونس، قبل بتحريك الرئيس، وصرح بأن الرئيس تصرف بموجب الدستور لمنع خطر داهم ولاستعادة الأداء الطبيعي للدولة.

لم يلبث قيس سعيد مثيراً للجدل، فقد اتهم لأول مرة بالإعداد لانقلاب في شهر إبريل / نيسان بعد يومين من زعمه بأنه يملك من الناحية القانونية السيطرة على أجهزة الأمن المحلية.

حينها قال المشيبي إن تصريحات قيس سعيد تؤكد الحاجة الملحة لتشكيل محكمة دستورية، وهي التي من المفروض أن تكون الوحيدة المخولة للبت في مسائل مثل من يملك السيطرة على جيش البلاد.

وكان البرلمان قد أجاز تعديلاً على قانون المحكمة الدستورية خفض بموجبه عدد الأصوات المطلوبة

للموافقة على تشكيل المحكمة الدستورية من 145 إلى 131، إلا أن قيس سعيد رفض المقترح. أعاد قيس سعيد مشروع القانون دون توقيع ووجه خطابًا إلى البرلمان قال فيه إنه لم يكن لديه خيار سوى رفض مشروع القانون نظرًا لأن البرلمان أخفق في الالتزام بمتطلب دستوري مفاده أنه ينبغي تأسيس المحكمة خلال سنة من الانتخابات التشريعية، والتي كان آخرها في أكتوبر / تشرين الأول من عام 2019.

وقال سعيد حينذاك: “بعد خمس سنين، بعد غفوة طويلة، تذكروا الآن المحكمة الدستورية.” أقدم قيس سعيد يوم الاثنين على إحكام قبضته على السلطة من خلال فرض حظر عام للتجول ما بين الساعة مساءً والسادسة صباحًا، كما فرض حظرًا على اجتماع أكثر من ثلاث أشخاص. كما تم تقييد الحركة بين المدن بموجب سلطات الطوارئ الشاملة.

في هذه الأثناء حثت حركة النهضة، التي انتقدت لمسؤوليتها عن التعطل المزمع للحياة السياسية ولتدهور الأوضاع الاقتصادية، أنصارها على البقاء في منازلهم لضمان السلم وقالت إنها “على استعداد للتوجه نحو انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة في نفس الوقت من أجل حماية العملية الديمقراطية.”

لطالما أشير إلى تونس باعتبارها النجاح الوحيد في حكاية الربيع العربي. وكانت الثورات العربية قد انطلقت من تونس بعد أن أقدم محمد بوعزيزي، الخريج الجامعي الذي لم يجد عملاً سوى كبائع خضار، على حرق نفسه في ديسمبر / كانون الأول من عام 2010.

ينظر إلى هذه الديمقراطية اليافعة على أنها المفتاح لاستقرار المنطقة، حيث أنها تقع بين الجزائر التي تواجه اضطرابًا سياسيًا وليبيا التي مزقتها الحروب الداخلية، وهي المنطقة التي يغادرها سنويًا الآلاف من المهاجرين البائسين عبر البحر المتوسط إلى أوروبا، ويلقى الكثيرون حتفهم غرقًا قبل الوصول إليها.

المصدر: ميدل إيست آي